الطائفية السياسية
و
مستقبل لبنان

العلمنة هي الحل

جوزيف مغيزل *

تحت عنوان الإصلاحات السياسية جاء في وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف) إنه مع إنتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس الشيوخ، تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

وتحت عنوان «إلغاء الطائفية السياسية» جاء إن إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية. مهمة الهيئة دراسة وإقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الإنتقالية إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي وإعتماد الكفاءة والإختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني بإستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة. وإلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

وعند البحث في إنشاء المجلس الدستوري المولج تفسير ومراقبة دستورية القوانين، لحظ إنه تأمينا لمبدأ الإنسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في مايتعلق بالأحوال الشخصية، بحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

وترجمة لمقررات وتوجهات إتفاق الطائف صدر القانون الدستوري بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠ فأدرج في مقدمة الدستور إن إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

وكانت المادة /٩/ من الدستور كما وضع في عام ١٩٢٦ قد نصت على مايلي إن حرية الإعتداد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضا الأهلين على إختلاف مللهم إحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

إما المادة ١٩ الجديدة المعدلة فقد لحظت إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية ويعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانونا في ما يتعلق حصرا بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

وتذكر هذه الفقرة الأخيرة بالمادة (١٠) من دستور ١٩٢٦ التي لحظت إن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة.

ويتابع التعديل الدستوري الجديد فينص في المادة ٢٢ على أنه مع إنتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

وفي المادة ٢٤ إلى أن يضع مجلس النواب قانون إنتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين طوائف كل من الفئتين وبين المناطق.

وأخيرا إستبدلت المادة /٩٥/ السابقة التي كانت تنص:
«بصورة مؤقتة وإلتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة»
«عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول»
«ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»

بالمادة ٩٥ الجديدة التي تنص:
«على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين»
«والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية»
«السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس»
«الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس»
«مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية».

وفي المرحلة الإنتقالية:
«أ-تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة»
«ب-تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الإختصاص والكفاءة في»
«الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية»
«والمؤسسات العامة والمختلطة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني»
«بإستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى»
«فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين»
«دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الإختصاص»
«والكفاءة».

هذه هي النصوص الوفاقية وترجمتها في النصوص الدستورية.

لن أدخل في بحث آلية تحقيق إلغاء الطائفية السياسية التي رسمت عناوينها الكبرى الأحكام المذكورة لاسيما أن هذه الآلية إستحوذت على تصريحات وبيانات الكثيرين وتناقلتها وسائل الإعلام.

ما أود التوقف عنده هو محاولة معرفة طبيعة هذا الإلغاء في نظام الحكم وفي السياق الوطني اللبناني.

أولا: أهو خطوة إلى الوراء أم خطوة إلى الأمام؟

في فجر الإستقلال حدد أركان الإستقلال موقعهم من النظام الطائفي فجاء في البيان الوزاري الذي نالت الحكومة آنذاك الثقة على أساسه في ٢٥ أيلول ١٩٤٣ ما يأتي:

«ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة
«الطائفية والقضاء على مساوئها،فإن هذه القاعدة تقيد التقدم
«الوطني من جهة وتسود سمعة لبنان من جهة أخرى،فضلا عن
«إنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي
«يتألف منها الشعب اللبناني.وقد شهدنا كيف أن الطائفية
«كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت
«أداة لا يهان الحياة الوطنية في لبنان إيهانا يستفيد منه الأخيار،
«ونحن واثقون إنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع
«في ظل الإستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء
«النظام الطائفي المضعف للوطن».

ويتابع بيان حكومة الإستقلال قوله:
«أن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة
«وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان،وسنسعى كي تكون
«هذه الساعة قريبة بإذن الله.ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك
«يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي وسنعمل جميعا
«بالتعاون،تمهيدا وإعدادا،حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن
«كل الإطمئنان إلى تحقيق الإصلاح القومي».

صحيح إن العبارات التي أتت على لسان أركان الإستقلال كانت عمومية،تشبه إعلان النوايا ولا تتضمن الإشارة إلى آلية للتنفيذ، إلا إنها في عناوينها في ١٩٤٣ ذهبت أبعد مما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني في ١٩٨٩ و١٩٩٠.

كما إن ما جاء به إتفاق الطائف أقل بكثير مما كانت القوى الحية الناشئة تدعو إليه منذ عشرات السنين.

وأذكر على سبيل المثال البيان الذي أصدره الحزب الديمقراطي في آذار ١٩٧١ بعنوان«الحزب الديمقراطي يطالب بأنها النظام الطائفي في لبنان عن طريق إلغاء نص المادة /٩٥/.

وقبل ذلك في أوائل عام ١٩٦٠ كان النادي الثقافي العربي قد نظم مؤتمرا حمل عنوان«مؤتمر إلغاء الطائفية»-تحدث فيه الدكتور جميل كبي عن تاريخ الطائفية وأسبابها والدكتور أدمون نعيم عن واقع الطائفية الدستوري والقانوني والإجتماعي وعالج كاتب هذه السطور وجوب إلغاء الطائفية.

ولا يتسع هذا المقال للإستشهاد بما ورد سواء في بيان الحزب الديمقراطي عام ١٩٧١ ولا بما ورد على لسان محاضري مؤتمر الطائفية عام ١٩٦٠ أو على لسان جهات أخرى.

إلا إنه يمكن إجمال تلك المواقف والمطالب على إنها كانت دعوة لألغاء النظام الطوائفي وكل ما له علاقة به على شتى مستوياته.

مقارنا بتلك المواقف سواء موقف أركان الإستقلال أو موقف الحزب الديمقراطي أو موقف المثقفين-تبدو وثيقة الوفاق الوطني رجوعا إلى خلف وأقل طموحا.

ثانيا: مشروع الطائف في إلغاء الطائفية السياسية.
لا يخرجنا من النظام الطوائفي:

(١) فالطائف يستبدل مجلس النواب المنتخب على أساس طائفي بمجلس شيوخ منتخب على أساس طائفي ويعطيه صلاحيات هامة أسساها القضايا المصيرية.
(٢) والطائف أبقى الإستقلالية المطلقة والحصانة الدستورية للطوائف في أحوالها الشخصية وفي التعليم والتربية وفي حماية مصالحها.

وهكذا مشروع الطائف يبقينا في صلب النظام الطائفي ويسعى إلى تخفيف بعض مساوئه على إدارة البلاد.فهل هذا هو الغرض المنشود؟

في رأس ما يعاني منه مجتمعنا كون اللبناني يضع إنتماءه إلى طائفته قبل إنتمائه إلى وطنه،وينظر إلى وطنه من خلال طائفته فولاؤه لطائفته أقوى من ولائه لوطنه وأرجح.

وإلغاء الطائفية السياسية كما حدد إتفاق الطائف لا ينقلنا من التبعية الطائفية إلى المواطنة.

ثالثا: إن وثيقة الطائف وترجمتها في الدستور الحالي لا تنظر إلى إلغاء الطائفية السياسية إلا من الزاوية القانونية والمؤسسية دون معالجتها في عقلية الشعب ونفسيته.

فإذا أردنا أن يؤدي إلغاء الطائفية السياسية دوره التام، فلا بد من إجرائه على مستويين:
-مستوى النصوص والمؤسسات.
-مستوى الذهنية أو الثقافة الشعبية.

مع إن إلغاء الطائفية من النصوص والمؤسسات يبدو أقرب مثالا إلا أن تحقيق الإلغاء على هذا الصعيد يصطدم بعقبات ضخمة من جراء تضارب المصالح،ولعبة ميزان القوى المذهبية والطائفية والسياسية.

فالجميع يريد المركز الأهم في الحكومات وفي دوائر الدولة والأدارات العامة.ومفاهيم الكفاءة والإستحقاق لم تصبح بعد كليا قواعد ثابتة عند أصحاب القرار السياسي والإداري.

وأحيانا ما يعلنه أصحاب القرار هو غير ما يضمروه وغير ما يسرون به لخاصتهم،وغير ما يتسرب من فريق إلى آخر،من طائفة إلى أخرى، من سياسي إلى آخر.

والأصعب بكثير من تغيير النصوص وملء الأدارات بالكفاءات هو تغيير العقليات أو ما يشاع تسميته بإلغاء الطائفية من النفوس. هذه هي العقدة.
فأجراء التغيير في العقليات مسألة تحتاج إلى تصميم سياسي وطني لا يخامره الشك أو المحاباة أو الخداع أو الأزدواجية،ولا بد من أن يتناول صعدا عدة أهمها:

(١) الصعيد التربوي في المدارس الإبتدائية حتى الجامعية.
(٢) الصعيد الشعبي بالثقافة الإعلامية المكثفة.
(٣) بالمثال الحي يضربه أصحاب المراكز العليا وأصحاب القرار.
(٤) بالتدريب العسكري وما يعنيه من تنشئة فكرية وخلقية وإنضباطية مشتركة.
(٥) الصعيد السياسي يتخطى مرحلة الأحزاب الطائفية التي كانت حتى اليوم تطبع الحياة السياسية وتقيد تطورها.
فإستمرار الأحزاب السياسية الطائفية يعرقل لا بل يمنع تجاوز العقلية الطائفية وبالتالي يسد الطريق أمام إلغاء الطائفية السياسية.
(٦) الصعيد الإقتصادي،ففي خلفية صراع الطوائف على الوظائف العامة يندس الصراع على لقمة العيش،على فرص العمل
لذلك يكون الإنماء والإعمار والنهوض الإقتصادي أفضل وأنجح وسيلة في مكافحة الطائفية وفي إلغاء الطائفية السياسية.

هذه أمور يقتضي إدراكها بكل وضوح وقوة ويقتضي إستخلاص النتائج اللازمة منها.

العلمنة هي الحل

تبقى العلمنة المخرج الحاسم والنهائي من النظام الطائفي.
أعلم إن تحقيق العلمنة ليس في متناول اليد بالأمد القريب.
فهل يكون إلغاء الطائفية السياسية في النصوص والعقليات طريقا لبلوغها يوما من الأيام؟

* نائب في البرلمان اللبناني